ورقة حقائق

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المشاركين في مسيرات العودة وفك الحصار في قطاع غزة

في الفترة الممتدة من (30 مارس، آذار 2018 –29 مارس، آذار 2019)

مقدمة:

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وعلى مدار اثني عشر شهراً انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وانتهاكات جسمية لقواعد القانون الدولي الإنساني بحق المدنيين المشاركين في الاحتجاجات السلمية. فمنذ انطلاق فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار في30 مارس, آذار 2018م، استهدفت قوات الاحتلال المتمركزة عند السياج الفاصل شرق وشمال قطاع غزة المتظاهرين السلميين، وتعمدت إيقاع الخسائر البشرية في صفوفهم باستخدام القوة المفرطة والمميتة على نحو واسع النطاق ودون ضرورة وأوقعت آلاف القتلى والجرحى في صفوف المشاركين في المسيرات، بل وتجاوزتهم لتستهدف الطواقم الطبية والصحافيين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وأثبتت الشهادات والأدلة أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل حالة الحصانة والإفلات من المساءلة والعقاب أقدمت على ارتكاب مخالفات واضحة لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني في معرض تصديها للمتظاهرين السلميين، وهي لم تخفِ نواياها المسبقة باستخدام قوة مفرطة ومميتة في التعامل مع تجمعات سلمية لم تشكل تهديد يذكر ولا يمكن وصفها بالعدائية. ولعل تصريحات المسئولين السياسيين والأمنيين في دولة الاحتلال التي ترافقت مع التحضير لانطلاق المسيرات خير دليل

على ذلك. حيث صرَّحت هيئة أركان قوات الاحتلال منذ الأيام الأولى معلنةً أنها نشرت القناصة الذين تم استدعاؤهم من جميع وحدات الجيش، وتحديداً من الوحدات الخاصة.

وبالرغم منذ ذلك شهدت المسيرات مشاركة شعبية حاشدة، وحرص وحافظ خلالها المشاركون على الطابع السلمي للفعاليات التي خَلت من أي شكل من أشكال العسكرة، ولم يظهر طوال الوقت أي مظهر مسلح أو أي فعل مسلح قد ينطوي على تهديد لحياة جنود الاحتلال أو أمنهم وسلامتهم، بعدما تحصنوا خلف تلال رملية أو داخل أبراج مراقبة عسكرية منتشرة على امتداد السياج الفاصل وأطلقوا الرصاص بأنواعه المختلفة، وقنابل الغاز وأوقعوا القتلى والجرحى كما تعمدوا احتجاز رفات الشهداء ولم يتم تسليمهم إلى ذويهم.

وبعد أن قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التحقيق في شبهات ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بتعاملها مع المتظاهرين خلال العام 2018، كعادتها رفضت سلطات الاحتلال التعاون مع لجنة التحقيق الدولية بل وهاجمت المجلس نفسه.

وجاء تقرير اللجنة ليعيد التأكيد على جملة من الحقائق التي طالما نشرتها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بناءً على التوثيق الميداني المهني لما يجري على الأرض، وليؤكد على المقاربات القانونية التي تنطبق على سلوك قوات الاحتلال، والتي لا تختلف كثيراً عن استخلاصات لجان التحقيق الأممية السابقة وتعليقات وتوصيات لجان حقوق الإنسان التعاقدية وتقارير الإجراءات الخاصة ولاسيما مقرري الأمم المتحدة المختصين في مسائل القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والاعتقال التعسفي وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد أبدت قوات الاحتلال تحللاً فاضحاً من التزاماتها بموجب القانون الدولي، واستخفافاً بحق الإنسان في الحياة عل مدار عامٍ كامل وبشكل أسبوعي، وجاء هذا الإفراط في استخدام القوة والخسائر في الأرواح في ظل ظروف بالغة القسوة ظل يكابدها ويعيشها سكان قطاع غزة نتيجة الحصار المشدد الذي شكل عبئاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً على حياة الناس في منطقة من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، والذي طالت آثاره الكارثية كافة مناحي الحياة.

تستعرض الورقة مجموعة من الحقائق وتظهر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للمشاركين السلميين في مسيرات العودة، وتبرز الورقة بالأرقام أعداد الضحايا من الأطفال والنساء، وأفراد الطواقم الطبية، وأفراد الطواقم الإعلامية على النحو الآتي:

- **انتهاكات الحق في الحياة:**

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المميتة، ولم تراعِ قواعد الأمم المتحدة لسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، ولا قواعد استخدام الأسلحة النارية في التعامل مع المدنيين، وبالرغم من كونهم لم يشكلوا خطراً أو تهديداً من أي نوع. وبدا استهداف المشاركين في المسيرات بالقتل وكأنه فعل متعمد، حيث قتل مدنيون على مسافات بعيدة، وكانت رصاصات القوات المحتلة موجهة إلى أماكن قاتلة وباستخدام رصاص فتاك، رغم أن بعضهم يعاني من إعاقة حركية.

كما أن من بينهم أطفال ونساء وعاملين في المجال الطبي والإعلامي، رغم وضوح شاراتهم المميزة ومعظمهم رصدت الفضائيات ووسائل الإعلام الظروف التي قتلوا فيها وبثت مشاهد على الهواء مباشرة.

- شارك في فعاليات مسيرة العودة، فئات متعددة من المجتمع، ومن كلا الجنسين حيث توجهت الكثير من الأسر مصطحبة أطفالها إلى مخيمات العودة، وبالرغم أنهم لم يشكلوا خطراً على جنود الاحتلال فقد استخدمت ضدهم القوة المميتة مما أسفر عن مقتل (197) شخصاً.
- على الرغم من الحماية الخاصة للأطفال بوصفهم أكثر الفئات ضعفاً، وبالنظر إلى أن استهدافهم يتعارض مع القانون الدولي، تعاملت قوات الاحتلال معهم كأهداف مشروعة وقتلت منهم (41) طفلاً؛ ولم تستثن النساء فقتلت من بينهن سيدتين، كما طالت عمليات الاستهداف الأشخاص من ذوي الإعاقة، وقتلت (8) أشخاص منهم.
- تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي احتجاز جثامين الشهداء وواصلت استخدام هذه الإجراء –المخالف للقانون الدولي– كورقة ضغط ومساومة، وما زالت تحتجز جثث (11) شهيداً، من بينهم (3) أطفال.

- توزع الشهداء على جميع المدن والقرى، والمخيمات في المحافظات الخمس في قطاع غزة حسب محافظة سكناهم، على النحو الآتي: محافظة خان يونس (52) شهيداً، محافظة غزة (49) شهيداً، محافظة دير البلح (39) شهيداً، ثم شمال غزة (29) شهيداً، ومحافظة رفح (28) شهيداً.

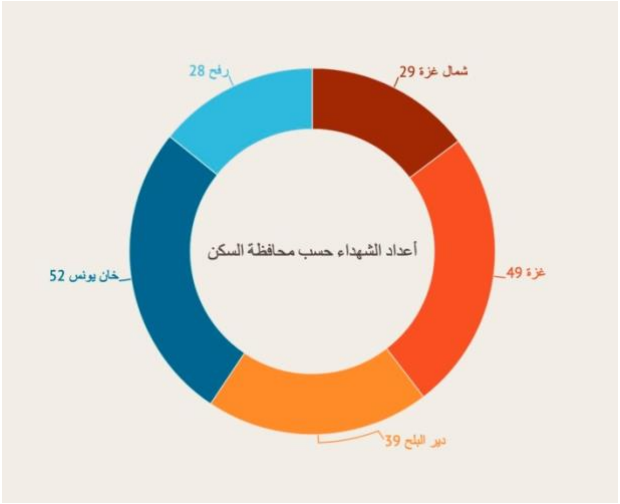

- تُعدّ الانتهاكات التي رافقت مسيرات العودة وكسر الحصار من أكثر النماذج قسوةً وعنفاً ضد المدنيين، حيث بلغ عدد الشهداء الذين قضوا نتيجة استخدام الذخيرة الحية والشظايا (185) شخصاً، ولم يقتصر القتل على استخدام الذخيرة الحية بل تعداه إلى إطلاق قنابل الغاز مباشرة تجاه أجساد المشاركين، واستخدام تلك المقذوفات كرصاص يصَّوب مباشرة نحو أجساد المشاركين وسقط نتيجة ذلك (9) شهداء، فيما لم يتم التعرف على السلاح المستخدم في مقتل (3) شهداء.

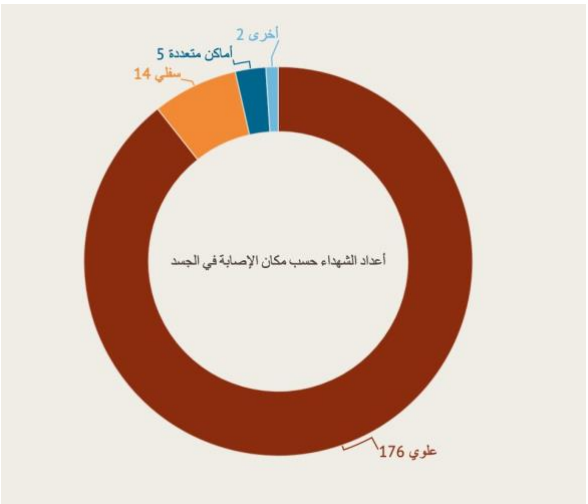

- أثبتت أماكن الإصابة في أجساد الشهداء أن لدى قوات الاحتلال نيةً مبيتةً لإيقاع القتلى في صفوف المدنيين عن سبق إصرار وترصد، فبالرغم من أن المشاركين لم يشكلوا خطراً على جنود الاحتلال الإسرائيلي، قضى ما نسبته (89%) من الشهداء بسبب إطلاق النار على الجزء العلوي من أجسادهم، و(7%) قضوا نتيجة الإصابة في الجزء السفلي من الجسم.

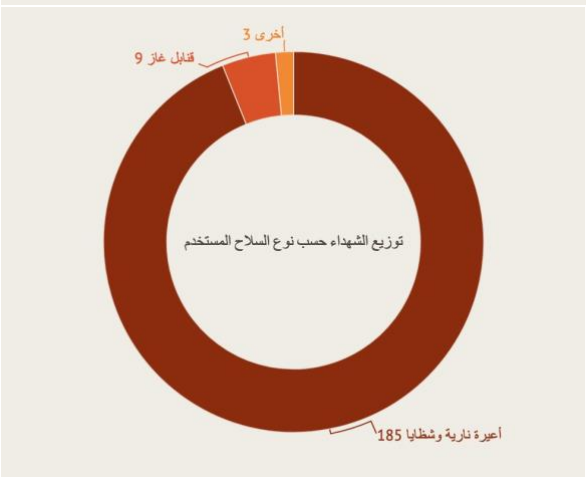

- طال الاستهداف المكلفين بتقديم الخدمات الإنسانية والطبية، حيث تكرر استهدافهم بالرغم من حرص والتزام هؤلاء على ارتداء الزيّ وحمل الشارات المميزة، والتي تظهر طبيعة عملهم في المجال الطبي، وبلغ عدد مرات الاستهداف (207) مرة، أودت بحياة كلاً من: عبد الله صبري عطية القططي (22) عاماً–المسعف المتطوع في فريق نبض الحياة، روزان أشرف عبد القادر النجار (20) عاماً–المسعفة المتطوعة في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، وموسى جبر عبد السلام أبو حسنين (34) عاماً–المسعف في الدفاع المدني.
- أضحى الاستهداف العلني والمقصود للصحافيين وطواقم العمل الإعلامي سمةً من السمات التي ميزت سلوك قوات الاحتلال في مسيرات العودة، دون اكتراث بالحماية التي يوفرها لهم القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبلغ عدد الانتهاكات بحق الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام (209) انتهاكً، أودت بحياة اثنين، هما: المصور ياسر عبد الرحمن مصطفى مرتجى (30) عاماً، ويعمل في وكالة عين ميديا للأنباء، والصحافي أحمد "محمد أشرف" حسن أبو حسين (24) عاماً، ويعمل في شبكة بيسان الاخبارية.

- **انتهاك الحق في السلامة البدنية:**

تسبب استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة في سقوط آلاف المدنيين جرحى ومصابين نتيجة استهدافهم بشكل مباشر، وألحق الأذى الجسدي بهم حيث تسببت الإصابات بإعاقات لأصحابها قد تلازمهم بقيّة حياتهم، وأثبتت الوقائع الميدانية أن الاستهداف المتعمد والمنظم هو الطابع الذي ميز سلوك قوات الاحتلال. وهو أمر تظهره الحقائق الآتية:

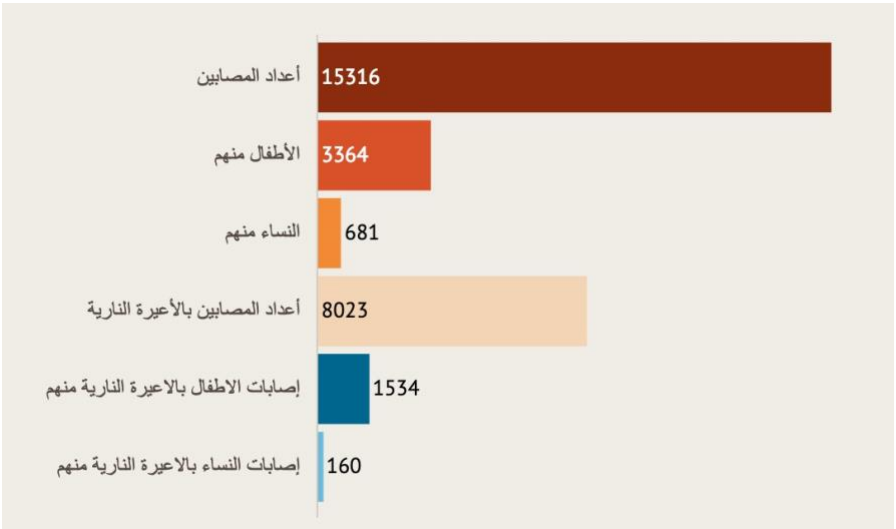

- استخدمت قوات الاحتلال أنواع مختلفة من الأسلحة وبجانب الرصاص الحي المتفجر والرصاص المعني المغلف بالمطاط، أطلقت قنابل الغاز. وفي كثير من الحالات وجه جنود الاحتلال قنابل الغاز مباشرة إلى أجساد المشاركين، ونتيجة استخدام الأسلحة بكافة أنواعها ارتفع عدد المصابين الإجمالي إلى (15316) اصابة تم نقلهم إلى المستشفيات الرئيسية، ومن بينهم (3364) طفلاً، و(681) سيدة.
- وجّه القناصة أسلحتهم لأماكن حساسة في أجساد المشاركين، انطلاقاً من سياسية إن لم تقتل قد تتسبب في الإعاقة للمصاب، وأصيب نتيجة الذخيرة الحية والشظايا (8023) شخصاً، من بينهم (1534) طفلاً، و(160) سيدة.

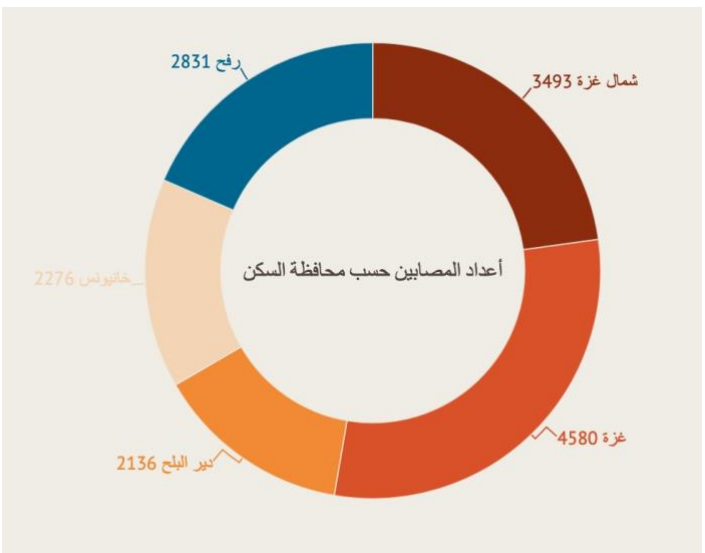

- استخدمت أسلحة غير تقليدية مثل الرصاص (المتفجر)، الذي أحدث جروحاً غائرة وتسبب في تفتت وتهتك العظام والأنسجة في أجساد المصابين، وقد تسبب ذلك في اعاقة (107) أشخاص، ومن بين هذه الحالات (72) حالة بتر، وتوزعت حالات البتر وفق الفئات العمرية كالآتي: (56) من الذكور البالغين، و (15) من الأطفال، وسيدة واحدة. يذكر أن الحالات الأخرى وعددها (35) حالة توزعت بين العجز والشلل والعقم.
- حرمت سلطات الاحتلال من فرصة تلقي العلاج المناسب، وخلال في الفترة الممتدة من 30 آذار، مارس وحتى نهاية العام 2018م، بلغ عدد طلبات الأطفال الجرحى للحصول على تصريح للعلاج في مستشفيات الضفة (45) طلباً، رفضت سلطات الاحتلال (9) طلبات، وكان مصير (26) طلباً المماطلة وعدم الرد بذريعة أن الطلبات تحت الفحص.
- تقدم إلى دائرة التنسيق والارتباط (390) طلب من الجرحى البالغين من بينهم – (34) طلباً تم التنسيق لها عبر الحكومة الأردنية– وكانت نتائج الطلبات المقدمة عبر دائرة التنسيق والارتباط على النحو الآتي: (121) طلب رفضت بشكل صريح، و(197) طلب خضعت للمماطلة وعدم الرد، بينما بلغ عدد الطلبات التي حصل أصحابها على تصريح لاجتياز

معبر بيت حانون (إيرز) والوصول إلى المستشفيات (72) طلباً تشمل (29) طلباً قدمت عبر الحكومة الأردنية حيث رفض من الأخيرة خمس طلبات.

- لم يشفع للطواقم الطبية التزامها الصارم بالمعايير الدولية ولم يحمها من الاستهداف المنظم والمتكرر، حيث بلغ عدد الانتهاكات بحقهم (207) انتهاكاً أصيب خلالها (176) مسعف/ة. من بينهم (29) أصيبوا أكثر من مرة.
- استهدفت قوات الاحتلال الصحافيين والعاملين في الحقل الإعلامي، بالرغم من ارتدائهم زياً يظهر بوضوح شارة الصحافة، ويحملون عتادهم الصحفي بشكل ظاهر، إلا أن قوات الاحتلال استهدفت الطواقم الإعلامية بشكل متكرر، وبلغ عدد الانتهاكات الموجهة ضدهم (209) انتهاكاً، أصيب خلالها (153) من الصحفيين، من بينهم (37) أصيبوا أكثر من مرة.

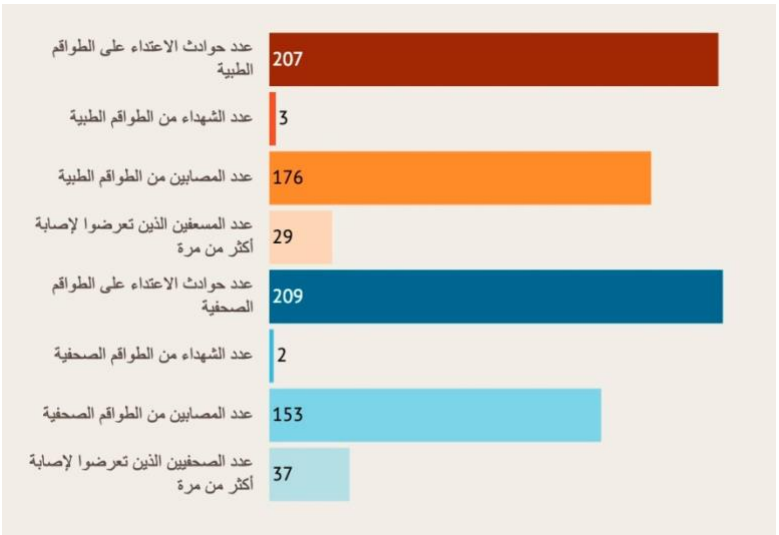

الخلاصة

تشير الحقائق الواردة إلى أنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي تعمّدت استخدام القوة المفرطة والمميتة في تعاملها مع المشاركين في المسيرات السلمية، وإيقاع القتلى والجرحى في صفوفهم، على الرغم أن هذه المسيرات هي إعمال لحق الإنسان في التجمع السلمي، كما أن المشاركين فيها كانوا سلميين ولم يشكلوا أي تهديد، ومع ذلك تحللت قوات الاحتلال من الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الذي يفرض قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام القوة المفرطة والمميتة في التعامل مع تجمعات سلمية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يعيد التأكيد على أن مسيرات العودة تأتي منسجمة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي حق الإنسان في حرية الراي والتعبير والتجمع السلمي، وإذ يكرر ترحيبه بتقرير لجنة التحقيق الدولية وتوصياتها، ويشكر الدول التي دعمت التقرير والنداء العاجل الذي تحمله توصياته لتأمين الحماية والمساءلة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فإنه يجدد مطالبته المجتمع الدولي:

- بمغادرة حالة الصمت تجاه الانتهاكات المستمرة وتوفير الغطاء لجرائم الاحتلال والكف عن تحللها من التزاماتها بموجب قواعد القانون الدولي، والانتصار لقيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين لشعوب الأرض قاطبة، بمن فيهم الشعب الفلسطيني الذي يدفع ثمن سياسة ازدواجية المعايير والتضحية بحقوق الإنسان لصالح إعلاء المصالح السياسية والاقتصادية للدول المتنفذة في النظام الدولي.
- توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وانتهاكها لحقوق الإنسان بشكل يومي.
- رفع الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور الأفراد والبضائع بما فيها مواد البناء الضرورية لإعادة إعمار قطاع غزة دون إبطاء.
- تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة الدولية لضمان حقوق ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال في العدالة والتعويض، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ومن أمروا باقترافها.
- ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم بما يشمل حقهم الأساسي، في تقرير المصير.